

كورونا أدخل الصحافة العراقية مرحلة الموت السريري

القرء الأوفياء ضحية مهارات صحف تديرها أحزاب سياسية



الصحف العراقية بدأت تتراجع وتتقلص

واحتل العراق المرتبة 162 في المؤشر العالمي لحرية الصحافة عام 2020 الصادر عن منظمة "مراسلون بلا حدود". ويشعر حتى المواطن العادي في العراق بمعاناة الصحافة الورقية والكتب وصناعة الطباعة بشكل عام. ويقول علاء خضير "بدلاً من شراء جريدة قمت بتصفح الإنترنت... وهكذا فإن حظر التجول وقابض كورونا ووسائل التواصل الاجتماعي أبعدت المواطن العراقي والعائلة العراقية عن المكتبات". لكن مواطناً آخر قال إن للصحيفة مذاقها الفريد ومكانتها الخاصة مهما تمدد الفضاء الإلكتروني بتغطيته الإخبارية. وسجلت السلطات العراقية 188802 إصابة بفايروس كورونا حتى الأربعاء الماضي.

هذه الوسائل. كان ضحيتها الأولى القرء الأوفياء للصحف. وشدد بقوله على أن الصحافة العراقية تعيش أسوأ مراحلها، عندما تراجع لغة الخطاب وإنهارة القيمة المرتجاة من الصحف. وعندما اندلعت الاحتجاجات في أنحاء البلاد مطلع أكتوبر 2019، لم تسلم الصحافة العراقية من التراجع. فقد داهم مسلحون مجهولون مكاتب وسائل الإعلام المحلية والإقليمية بسبب تغطيتها لتلك الاحتجاجات. وند قادة العراق بالهجمات على وسائل الإعلام لكن لم يتم التعرف على مرتكبيها. وقالت لجنة حماية الصحافيين مقرها في الولايات المتحدة في نوفمبر، إن هيئة تنظيم وسائل الإعلام في البلاد أمرت بإغلاق 12 منفاً إخبارياً إذاعياً.

وعول الصحافي في تصريح لـ"العرب" على بعض المواقع الإلكترونية التي يديرها جيل من الصحافيين الشباب في صناعة محتوى إخباري متميز بإمكانيات محدودة. وقال إن هؤلاء مهذبون أيضاً سواء بالمصادرة والإغلاق أو بصعوبة الاستمرار بسبب انعدام التمويل. واعتبر أستاذ في كلية الإعلام بجامعة بغداد، أن كورونا أجهز على ما تبقى من الصحافة الورقية في العراق، ولم يكن السبب الرئيسي لإنهيارها. وقال الأستاذ في تصريح لـ"العرب" مفضلاً عدم ذكر اسمه، إن الحرية العراقية بالنسبة لوسائل الإعلام، لم تستثمر بمسؤولية عالية، وتحولت إلى مهاترات فارة بين الأحزاب التي تدير

وانتقلت إلى بغداد بعد الاحتلال الأميركي عام 2003. وتراجع محتوى صحيفة الزمان وتقلصت صفحاتها بذريعة الأزمة الاقتصادية وانعدام الإعلانات، ولكن صحافيين عراقيين يعززون الأمر إلى أنه ليس بمقدور إدارتها أن تغرد خارج السرب، خشية من الضغوط الحكومية ومن سطوة الميليشيات. ولا تأثير بقية الصحف سواء اليومية منها أو الأسبوعية اهتمام القراء لضعف محتواها ورداءة تصميمها، فضلاً عن أن غابيتها أصوات لأحزاب وميليشيات طائفية تستحوذ على المشهد. ووصف صحافي الوضع قائلاً إن هناك أكثر من صحيفة برافدا السوفيتية تصدر بالعراق باسماء متعددة، هي لسان حال الأحزاب الدينية والمليشيات.

شكل فايروس كورونا القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للصحافة العراقية التي كانت تعتمد على الإعلانات بشكل رئيسي، بينما لا تأثير بقية الصحف اهتمام القراء لضعف محتواها ورداءة تصميمها وتبعيتها لأحزاب وميليشيات طائفية، فأصبح المشهد قائماً لا يضيئه سوى محاولات قليلة لشباب يكافحون لإنتاج محتوى إلكتروني بإمكانيات متواضعة.

بغداد - تعرضت صناعة الصحافة والإعلام في العراق إلى ضربة قوية إثر جائحة فايروس كورونا المستجد، وهي المنقلة أصلاً بالمتاعب منذ اجتاحت وسائل التواصل الاجتماعي الساحة وزاد الاعتماد على المنصات الرقمية في الحصول على المعلومات والأخبار. ولم تعد مالوفة في مفاهي بغداد صورة القارئ الذي يقلب صفحات الجريدة أو يقرأ في كتاب، بل حلت محلها تدريجياً صورة أخرى لجالسين يتصفحون هواتفهم المحمولة. ويقول المحررون والناشر إن مؤشرات الإيرادات هوت بشدة بفعل تراجع الإعلانات، مما اضطرهم لتقليل صفحات منشوراتهم. وأفاد ناشر صحيفة المدى المستقلة، التي تأسست بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003، إن حجم التوزيع هوى إلى الربع مقارنة بمبيعات ما قبل فايروس كورونا.

وقال بهاء عبدالستار مدير دار المدى للطباعة والنشر "استطيع أن أقول إن معظم المؤسسات الإعلامية التي تطبع الصحف والمجلات والكتب، تراجعت إلى الربع أو أقل من الربع".

مواقع الإلكترونية يديرها جيل من الشباب العراقي أثبتت جداتها في صناعة محتوى إخباري متميز بإمكانيات محدودة

وبالإضافة إلى الصحيفة الورقية، تدير دار المدى للنشر إصدارات خاصة أخرى إضافة إلى محطة إذاعية. وبعد التقضي، يقول المدير إنّه تم تسريح عدد كبير من الموظفين، بينما تعرض آخرون لاقطاع أجزاء من رواتبهم. ويقول رفعت عبدالرزاق، محرر بالصحيفة، إن الصحافة العراقية واجهت العديد من الأزمات على مر السنين، لكن

ولا يقتصر الأمر على صحيفة المدى الممولة من قيادات كردية، وهي وفق العاملين فيها مشروع سياسي أكثر منه صحافياً. فقد تحولت صحيفة الصباح الناطقة باسم الحكومة إلى مجرد نسخة طبق الأصل من جريدة الثورة التي كانت تصدر في زمن النظام السابق، بينما إنهارت صحيفة الزمان التي صدرت منتصف التسعينات في العاصمة البريطانية لندن،

تعديل قانون المطبوعات والنشر الكويتي دون إلغاء عقوبة السجن يحبط الآمال

شعبية الإعلام الإيراني لا يراها سوى المسؤولين

طهران - زعم علي عسكري رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية أن "استطلاعات الرأي تظهر أن 80 في المئة من الإيرانيين يخابعون الإذاعة والتلفزيون الرسمي، وهذا يعني أن الأعداء لم ينجحوا في أهدافهم". وأشارت هذه التصريحات موجبة استغراب وسخرية على مواقع التواصل في إيران، وقال ناشطون إن هذه التصريحات عارية عن الصحة ودليل على انفصال المسؤولين عن الواقع، بل وتناقض أحدث مسؤولين آخرين اشتكوا من تراجع شعبية الإعلام الداخلي وعزوف المواطن عما تبثه وسائل الإعلام المحلية.

وأضافوا أن العاملين أنفسهم في التلفزيون الإيراني لا يتقنون به ولا يصدقونه، مستشهدين بإعلان اثنين من مذيعات التلفزيون الإيراني الرسمي الاستقالة من وظيفتيهما بسبب ما يمارسه من تضليل، وقالت مذيعة ثالثة إنها استقالت معتذرة للجمهور عن "13 عاماً من الكتب نيابة عن الدولة". وطلبت زهرة خاتمي الاعتذار من الجمهور قائلة "شكراً لكم على قبولي كمدية حتى اليوم. لن أعود إلى التلفزيون أبداً. اغفروا لي".

كما لامت مقدمة الأخبار لميرا شريفی السلطات على طول تكتمها بخصوص حادث إسقاط الطائرة الأوكرانية بضواحي طهران. وداب المسؤولون الإيرانيون على مهاجمة الإعلام الخارجي باستمرار، متهمين وسائل الإعلام الأجنبية بأنها معادية وتستهدف التحريض وبث الفتنة بين الشعب الإيراني.

في بعض الحالات، وأضاف أن أعضاء اللجنة أصروا على إلغاء عقوبة الحبس فيما دون المساس بالذات الإلهية.

مستورد المطبوعات الأجنبية يتحمل وحده المسؤولية القانونية عما يحمل هذا المطبوع من أفكار بحسب التعديل

وبين أن الاختلاف مع الحكومة شمل 6 مواد من التعديلات تتعلق بالأمور المطاطة مثل كلمة الآداب العامة التي لم يوضع لها تعريف معين يتم من خلاله توجيه التهم من عدمه وما يتعلق بالإضرار بالدول الصديقة، مشيراً إلى أن اللجنة رفضت هذه التعديلات الحكومية وتمسكت بالتعديلات التي تم تقديمها.

واعتبر الطيباني أن هاتين المادتين هما "مربط الفرس" ومن خلالهما يتم وضع التهم بدعوى الإضرار بالعملة والاقتصاد، مغرباً عن اعتقاده بأن "الاقتصاد ليس هشا لهذه الدرجة حتى يتأثر بتفريده". وأضاف أن من بين التعديلات ما يتعلق بالمادة 7 من قانون المطبوعات والنشر حيث تم إلغاء الرقابة السابقة باعتبار أن القضاء هو الفيصل بدلا من مقص الرقيب، لافتاً إلى أن القانون سيدير على جدول الأعمال مطالبا الشعب بمراقبة التصويت عليه باعتباره متعلق بقضية الحريات التي تهم جميع المواطنين.

المطبوعات والنشر المشار إليه وهي المادة التي تحصر الأمور المحظور نشرها قانون المطبوعات والنشر لترفع رقابة وزارة الإعلام المسبقة على ما يستورد من مطبوعات إلى البلاد على أن يكتفي بإشعار يرسله المستورد إلى وزارة الإعلام عبر كتاب يبين فيه اسمه وبيانات المطبوع من عنوان واسم المؤلف وعدد النسخ المدخلة ويحمل المستورد وحده المسؤولية القانونية عما يحمل هذا المطبوع من أفكار وآراء.

وكانت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في مجلس الأمة قد ناقشت هذا الأسبوع أيضاً اقتراحاً بقانون بشأن تعزيز حرية التعبير من خلال تعديلات على قانوني المرئي والمسبوع، والمطبوعات والنشر.

وأوضح عضو اللجنة عمر الطيباني في تصريحات صحافية عقب الاجتماع، أن تلك التعديلات تهدف إلى إزالة جميع التهم التي تؤدي إلى السجن ما عدا التعرض للذات الإلهية. وأشار إلى أن مناقشة التعديلات استغرقت وقتاً طويلاً بين شد وجذب ونقاشات طويلة مع الحكومة على بعض النقاط في ما يتعلق بإلغاء عقوبة الحبس

الموافقة 40 عضواً ورفض تسعة أعضاء من إجمالي الحضور البالغ عددهم 49 عضواً. وفي تعقيبه على إقرار القانون، قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم "تبارك والكتاب والمثقفين والمفكرين إقرار القانون، وإن كان التعديل ليس بمستوى الطموح، لكنه يمثل قاعدة مناخ فكري أكثر حرية". وكان مجلس الأمة انتقل في جلسته الأربعاء إلى مناقشة تقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم "3" لسنة 2006 في شأن

تعديل على المادة "21" من قانون المطبوعات والنشر. وقضت المادة الأولى من هذا القانون باستبدال المادة "7" من قانون المطبوعات والنشر لترفع رقابة وزارة الإعلام المسبقة على ما يستورد من مطبوعات إلى البلاد على أن يكتفي بإشعار يرسله المستورد إلى وزارة الإعلام عبر كتاب يبين فيه اسمه وبيانات المطبوع من عنوان واسم المؤلف وعدد النسخ المدخلة ويحمل المستورد وحده المسؤولية القانونية عما يحمل هذا المطبوع من أفكار وآراء. وجاءت المادة الثانية من هذا القانون بتعديل على المادة "21" من قانون

الموافقة 40 عضواً ورفض تسعة أعضاء من إجمالي الحضور البالغ عددهم 49 عضواً. وفي تعقيبه على إقرار القانون، قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم "تبارك والكتاب والمثقفين والمفكرين إقرار القانون، وإن كان التعديل ليس بمستوى الطموح، لكنه يمثل قاعدة مناخ فكري أكثر حرية". وكان مجلس الأمة انتقل في جلسته الأربعاء إلى مناقشة تقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم "3" لسنة 2006 في شأن

الموافقة 40 عضواً ورفض تسعة أعضاء من إجمالي الحضور البالغ عددهم 49 عضواً. وفي تعقيبه على إقرار القانون، قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم "تبارك والكتاب والمثقفين والمفكرين إقرار القانون، وإن كان التعديل ليس بمستوى الطموح، لكنه يمثل قاعدة مناخ فكري أكثر حرية". وكان مجلس الأمة انتقل في جلسته الأربعاء إلى مناقشة تقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم "3" لسنة 2006 في شأن



مخازير جديدة أضيف لقانون المطبوعات